
الدورة التدريبية في نظام الامم المتحدة للحسابات القومية لعام 1993/ الحالة العراقية



USAID-funded | Iraq Economic Governance II Project

مقدمه : الى منتسبي فروع الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : 14 – 16 مايو / مايس 2006



- القسم الأول: المفاهيم العامة في الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية
القسم الثاني: إطار المفاهيم العامة
القسم الثالث: الوحدات والقطاعات المؤسسية
القسم الرابع: الإقامة
القسم الخامس: حدود الإنتاج
حدود الإنتاج العام
حدود الإنتاج في النظام
قياس الإنتاج
القسم السادس: تكوين رأس المال الثابت
القسم السابع: التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية

إعداد: د. شاكر موسى عيسى / المستشار الاقتصادي
السليمانية مايو/ أيار 2006

(Introduction)

■ مقدمة :

تعرف الحسابات القومية بأنها الاطار الذي يقدم الصورة الكاملة والشاملة لجميع المعاملات الجارية في فترة زمنية محددة ، عادة ما تكون سنة واحدة ، وهي بذلك تصور الاقتصاد الوطني لبلد أو اقليم معين إنها تعطي وصفاً احصائياً منتظماً ومتجانساً لكل الاقتصاد وتبين العلاقات المترابطة بين مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة وبين مجمل الاقتصاد وبقية العالم الخارجي من الجهة الاخرى . ووفقاً للحسابات القومية فإن المجتمع المعني يقسم لحسابات حسب النشاط والقطاع والتي تمثل بدورها نظام الحسابات القومية الشامل . وان هذه الحسابات نفسها تقدم وبصورة مكثفة كم هائل من البيانات التفصيلية ، منظمة وفقاً للمبادئ الاقتصادية والآليات التي يعمل بموجبها الاقتصاد المعني .

دور الحسابات القومية National Accounts Function



ان الحسابات القومية وفي الكثير من دول العالم تلعب دوراً مزدوجاً :

الاول : انها تعتبر كأداة لمراقبة أداء الاقتصاد والسياسة الاقتصادية من خلال المتابعة والتحليل للعمليات الاقتصادية التي تجري بين مختلف القطاعات في الاقتصاد . فمثلاً نمو الناتج المحلي الاجمالي يستخدم من قبل الحكومات كأساس للتخطيط الاقتصادي أو من أجل إتخاذ اجراءات معينة لتنشيط الاقتصاد .
بالاضافة الى ذلك فإن الحسابات تستخدم من قبل الدول المانحة لتقييم أداء برامج المساعدات المقدمة لقطاعات اقتصادية معينة أو للتنمية الاقتصادية للبلد المعني ككل . كذلك تستخدم نتائج الحسابات القومية من قبل المستثمرين المحليين والاجانب لتقييم الوضع الاقتصادي و مجالات الفرص الاستثمارية الجديدة .

الثاني : ان البيانات المقدمة في اطار الحسابات القومية يمكن ان تستخدم في النماذج الاقتصادية وفي اعداد الميزانيات الحكومية والتخطيط و وضع التنبوءات . و يعد الاكاديميون و الوكالات الحكومية من اهم مستخدمي الحسابات .

ان اهم ما تقدمه الحسابات القومية من اجماليات اقتصادية ينحصر في التالي :

1 . الناتج المحلي الاجمالي الذي يقيس الاداء الاقتصادي لبلد ما في فترة زمنية معينة .

Gross Domestic Product GDP

2 . الدخل القومي الاجمالي والذي يقيس الدخل الذي حققه المقيمون في بلد ما في فترة زمنية معينة .

Gross National Income GNI

3 . الدخل القومي القابل للتصرف حيث يقيس الدخل المتاح للمقيمين في بلد ما من اجل انفاقه على الاستهلاك او للادخار في بلد معين .

Gross National Disposable Income GNDI

4 . الادخار القومي الذي يقيس الاموال المتاحة بعد الانفاق الاستهلاكي للاستثمار والاقراض الى غير المقيمين ،

National Savings

5 . الاستثمار الذي يقيس الانفاق على السلع الرأسمالية والانشاءات الثابتة

Investment

القسم الثاني : إطار المفاهيم العامة Conceptual Framework



مفهوم الناتج / الانتاج

Production / Output

يساوي الناتج قيمة السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية معينة من قبل المؤسسات المقيمة في الاقتصاد المعني .

والناتج يتكون من فئتين :

الأولى هي السلع النهائية

Final Commodities

والثانية الاعمال تحت التنفيذ .

Work in Progress

كذلك يصنف الناتج الى ثلاث فئات من زاوية السوق :

الناتج السوقي الذي يباع في الاسواق

Market Output

الانتاج للحساب الخاص وهو السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك من الوحدة المنتجة

Own- account Production

. الانتاج غير السوقي الآخر ويشمل السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة والمؤسسات غير المستهدفة للربح مثل الخدمات التعليمية . والناتج يحسب على انه تكلفة الانتاج

(أي الاستهلاك الوسيط زانداً تعويضات العاملين واستهلاك رأس المال الثابت .

Other non-market output

وبالإضافة الى ذلك هناك الخدمات المالية وخدمات التأمين .

Financial Services and Insurance Services

Intermediate Consumption



و يعرف بأنه مجموع قيم السلع والخدمات الداخلة، المستخدمة، المستهلكة أو المحولة في عملية الانتاج . وتقييم بسعر المشتري الذي هو سعر المنتج زائداً مصاريف النقل وهوامش التجارة .

و وفقاً للنظام فإن الانفاق على السلع والخدمات الجارية يشمل :

1 . الادوات والمعدات الصغيرة المستعملة من قبل العاملين أساساً أثناء العمل ،

2 . الملابس والاحذية الخاصة التي يرتديها العاملين خلال العمل في المناجم مثلاً ،

3 . مصاريف الاسكان الخاص بالعاملين في مواقع العمل ،

4 . وجبات الطعام والشراب الخاصة والمقدمة للعاملين ،

5 . مصاريف خدمات النقل والفنادق للعاملين اثناء السفر المتعلق بالعمل ،

6 . تكاليف الاسعافات الاولية والفحوص الطبية والعناية بصحة العاملين ،

7 . الايجارات المدفوعة عن استخدام الاصول الثابتة في مشروعات البناء مثل الرافعات ووسائل النقل ومزج الاسمنت و ما شابه ،

8 . المصاريف المدفوعة للغير عن خدمات التسويق ، اعداد الحسابات ، تحليل البيانات ، النقل ، التخزين ، الصيانة وحتى تكلفة رجال الحماية والامن .

القيمة المضافة : Value Added



وهي المفهوم الاقتصادي الالهم في الحسابات القومية . وتعرف القيمة المضافة الاجمالية على انها مجموع الناتج (مقوماً بالسعر الاساسي للمنتج) ناقصاً الاستهلاك الوسيط ، والقيمة المضافة الصافية هي القيمة المضافة الاجمالية ناقصاً استهلاك رأس المال الثابت .

هذا وتحسب القيمة المضافة بشكل مستقل لكل نشاط مقيم في الاقتصاد المعني ، وتقدم بذلك قياساً هاماً للأنشطة الانتاجية و بالتفصيل المطلوب .

ان القيمة المضافة بأسعار المنتج وهو التقييم الاساسي لها ، يحسب على انه الفرق بين قيمة الناتج بأسعار الاساس والاستهلاك الوسيط بأسعار المشتري ، يضاف اليها الضرائب ناقصاً الاعانات على المنتجات . وبإستبعاد هذه الضرائب والاعانات نحصل على القيمة المضافة بأسعار الاساس .

الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product (GDP)



وهو مجموع القيم المضافة لجميع الوحدات المنتجة في الاقتصاد المعني في فترة زمنية معينة أو المقياس الاجمالي الكلي للانتاج . واذا ما قيم الناتج بإضافة الضرائب المفروضة يكون مقيماً بسعر السوق .

وتجدر الإشارة الى ان الناتج المحلي الاجمالي يشمل على بعض الانشطة التي تقوم بها الوحدات المقيمة بغض النظر عن موقع النشاط الانتاجي ، مثل شمول قيمة الاسماك التي تصطاد خارج المياه (الحدود) الاقليمية للاقتصاد المعني ضمن الناتج المحلي للصيادين

الطرق الثلاث لحساب الناتج المحلي الاجمالي :

1 . طريقة الانتاج : حيث يساوي الناتج = قيم الانتاج الاجمالي - الاستهلاك الوسيط

Production Approach / Gross Value of Production Minus Intermediate Consumption

ومفردات هذه الطريقة سبق وان اشرنا اليها في اعلاه .

2 . طريقة الانفاق : الاستهلاك النهائي + اجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في المخزون + الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً الواردات من السلع والخدمات .

Expenditure Approach / Final Consumption + Gross Fixed Capital formation + Change of Inventories + Export of Goods and services.
Minus Imports of Goods and Services

الاستهلاك النهائي :

ان انفاق الاسر و الحكومة و المؤسسات غير المستهدفة للربح يمثل الاستهلاك النهائي المسجل في الحسابات القومية . أما المؤسسات والمنشآت الاقتصادية فلا يسجل انفاقها كاستهلاك نهائي بل استهلاك وسيط .

الانفاق الاستهلاكي للاسر: الذي يسجل بسعر المشتري يشمل كل الانفاق على السلع والخدمات ، باستثناء الانفاق على بناء المساكن اذ ان هذا يمثل تكوين رأسمالي .

الانفاق الاستهلاكي النهائي من قبل الحكومة و المؤسسات غير المستهدفة للربح :

وهو الانفاق على الاجور والرواتب والنفقات الجارية الاخرى من اجل تقديم الخدمات العامة أو ما سميناه بالنتائج غير السوقية مثل الخدمات التعليمية أو الصحية ناقصاً المستلم من اجور أو رسوم للمنتجات والخدمات المقدمة بأسعار غير تجارية .

اجمالي تكوين راس المال الثابت :



ان التكوين الراسمالي الاجمالي يعرف بأنه مجموع :

■ اجمالي تكوين راس المال الثابت : حيازة الاصول الراسمالية الجديدة أو المستعملة بما فيها المباني السكنية ، التحسينات على الاراضي أو تحت الارض مع كلفة تحويل الملكية

■ التغير في المخزون : قيمة السلع الداخلة للمخازن ناقصاً قيمة السلع المسحوبة ، وتقيم بالاسعار الجارية .
وتدخل في هذا البند الاعمال تحت التنفيذ .

■ وحيازة الاصول الثمينة : وهذه السلع لا تستعمل للانتاج او للاستهلاك ، وحيث لا تتدهور قيمتها مع مرور الزمن بل تتم حيازتها كحافضة للقيمة مثل الالماس والذهب غير النقدي واللوحات النادرة والمجوهرات .

3 . طريقة الدخل :



تعويزات عوامل الانتاج والتي هي العمل ورأس المال ، اذ يمثل الدخل المدفوع للعمل ما يسمى بتعويزات العاملين والدخل المدفوع من قبل الوحدات الانتاجية الى رأس المال بفائض العمليات .

Income Approach / Labor :

Compensation of Employees

Capital :

Operating Surplus

تعويضات العاملين :

يعرف على انه مجموع المدفوعات ، بما فيه مساهمات الضمان الاجتماعي ، النقدية والعينية المدفوعة للعاملين أو بعبارة أخرى فإنها تساوي باختصار :

1 . الاجور والرواتب الشهرية أو المدفوعة عن القطعة وأجور العمل الاضافي.

Wages and Salaries

2 . العلاوات الاضافية المدفوعة بانتظام مثل مخصصات السكن او السفر

Supplementary allowances

ومع ذلك ، فإن الاجور لا تشمل على المصروفات على العاملين مثل الملابس .

أما فائض العمليات الاجمالي :

ان هذا البند يشتق من التالي :

■ القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق

■ ناقصاً

■ تعويضات العاملين المدفوعة من قبل الوحدات المنتجة المقيمة (بما فيها المدفوعة الى غير المقيمين)

■ ناقصاً

■ الضرائب

■ ناقصاً

■ الاعانات على الانتاج والواردات

القسم الثالث : الوحدات والقطاعات المؤسسية : Institutional Units and Sectors



يتناول هذا القسم تعريف ووصف الوحدات المؤسسية والطريقة التي تصنف بها في مجموعات لتشكيل القطاعات والقطاعات الفرعية في نظام الحسابات القومية لعام 93 .

1 . الوحدات المؤسسية

تعرف الوحدة المؤسسية بأنها : كيان إقتصادي قادر، في حد ذاته ، على إمتلاك الأصول وتحمل الإلتزامات وممارسة الأنشطة الإقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى .

ومن هذا يمكن وصف الخصائص الرئيسية للوحدة المؤسسية كما يلي :

أ . أن الوحدة المؤسسية مؤهلة لإمتلاك السلع أو الأصول ، وهي بذلك قادرة على تبادل ملكية السلع أو الأصول مع وحدات مؤسسية أخرى :

ب . قدرة الوحدة المؤسسية على إتخاذ قرارات إقتصادية وممارسة أنشطة إقتصادية تعتبر هي نفسها مسنولة عنها مباشرة وتحاسب عليها أمام القانون ؛

ج . كون الوحدة المؤسسية قادرة على تحمل الخصوم بالإصالة عن نفسها وتحمل الإلتزامات أخرى وعقد ارتباطات مستقبلية وإبرام عقود عمل مع الغير ؛

د . وجود مجموعة كاملة من الحسابات بما في ذلك ميزانية عمومية للأصول والخصوم .

هناك نوعان رئيسيان من الوحدات في العالم الحقيقي يمكن أن تتوفر فيهما خصائص الوحدات المؤسسية :

(أ) الأشخاص أو مجموعة الأشخاص في الأسر :

إن تعدد الأشخاص في الأسرة لا يعني معاملة كل منهم كوحدة مستقلة ، فكثير من الأصول يملكها ، وكثير من الخصوم يتحملها ، إثنان أو أكثر من أفراد الأسرة بالتكافل أو التضامن. بينما يجمع الدخل لفائدة الكل وقرارات الإنفاق تتخذها الأسرة مجتمعة ولذلك لا يمكن وضع حسابات انفرادية . ومن هنا تعامل الأسرة باعتبارها الوحدة المؤسسية . والمشروع غير ذي الشخصية الاعتبارية الذي يملكه كله واحد أو أكثر من أفراد الأسرة يعامل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من تلك الأسرة ،

(ب) الكيانات القانونية والإجتماعية :

وهي الكيانات التي يعترف القانون أو المجتمع بوجودها مستقلة عن يملكها أو يسيطر عليها من الأشخاص أو الكيانات الأخرى . وتمارس أنشطة إقتصادية وتجري معاملات في حد ذاتها، كالشركة أو المؤسسة غير المستهدفة للربح أو الوحدة الحكومية . وهذه الوحدات مسنولة ومحاسبة على قراراتها أو الأعمال التي تقوم بها .

2 . القطاعات والقطاعات الفرعية المؤسسية :



إن الوحدات المؤسسية المقيمة التي يتألف منها مجموع الإقتصاد مصنفة تصنيفاً جامعاً الى القطاعات الخمسة التالية :

■ قطاع الشركات غير المالية

■ قطاع الشركات المالية

■ القطاع الحكومي العام

■ قطاع المؤسسات غير المستهدفة للربح

■ قطاع الأسر

القطاعات:-

إن جميع الشركات وأشباه الشركات المقيمة مشمولة بقطاع الشركات غير المالية ، كذلك تشمل المؤسسات غير المستهدفة للربح التي تعمل في إنتاج السلع والخدمات سوقياً: كالمستشفيات والمعاهد أو الكليات التي تتقاضى ثمناً لخدماتها تمكنها من استرداد تكاليف إنتاجها الجارية ، أو الجمعيات المهنية التي تمول بإشتراكات من شركات غير مالية أو مشاريع غير ذوات شخصية إعتبارية ، ويكون دورها هو تعزيز وخدمة مصالح تلك المشاريع .

أما قطاع الشركات المالية فيشمل جميع الشركات وأشباه الشركات المقيمة التي يكون نشاطها الرئيس الوساطة المالية أو تيسير الوساطة المالية بما فيها المؤسسات غير المستهدفة للربح والتي تنتج إنتاجاً سوقياً ذا طبيعة مالية كالتأمين مثلاً .

ويتألف القطاع الحكومي العام من وحدات الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والحكومة المحلية الى جانب صناديق الضمان الإجتماعي التي تفرضها وتسيطر عليها تلك الوحدات . كذلك المؤسسات غير المستهدفة للربح التي تنتج إنتاجاً غير سوقي وتسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسية الوحدات الحكومية أو صناديق الضمان الإجتماعي .

ويتألف قطاع المؤسسات غير المستهدفة للربح من جميع المؤسسات المقيمة غير المستهدفة للربح التي توفر سلعاً وخدمات غير سوقية للأسر فيما عدا تلك المؤسسات التي تسيطر عليها أو تمولها الحكومة .

ويتألف قطاع الأسر من جميع الأسر المقيمة . وتشمل هذه الأسر المؤسسية المؤلفة من أشخاص مقيمين في مستشفيات أو بيوت المتقاعدين أو أديرة أو سجون إلخ ، لمدد طويلة من الزمن .

التصنيف ألتقاطعي للوحدات المؤسسية :- في الجدول أدناه تصنيف تقاطعي للوحدات المؤسسية بحسب القطاع وبحسب نوع الوحدة . ويلاحظ ان جميع الوحدات المؤسسية التي هي من نوع واحد ، بإستثناء المؤسسات غير المستهدفة للربح ، تجمع بعضها مع في نفس القطاع .



نوع الوحدات المؤسسية	قطاعات	النظام	نوع الوحدات المؤسسية	نوع الوحدات المؤسسية	نوع الوحدات المؤسسية
نوع الوحدات المؤسسية	قطاع الشركات غير المالية	قطاع الشركات المالية	قطاع الشركات المالية	قطاع الاسر	قطاع المؤسسات غير المستهدفة للربح
الشركات (بما فيها اشباه الشركات)	الشركات غير المالية	الشركات المالية			
الوحدات الحكومية		الوحدات الحكومية بما فيها صناديق الضمان			
الأسر		الأسر			
المؤسسات غير المستهدفة للربح	المؤسسات السوقية غير المالية غير المستهدفة للربح	المؤسسات السوقية غير المالية غير المستهدفة للربح	المؤسسات السوقية غير المالية غير المستهدفة للربح	المؤسسات غير المستهدفة للربح	المؤسسات غير المستهدفة للربح

- تخصص جميع الشركات وأشباه الشركات غير المالية لقطاع الشركات غير المالية؛
- تخصص جميع الشركات وأشباه الشركات المالية لقطاع الشركات المالية؛
- تخصص جميع الوحدات الحكومية بما فيها صناديق الضمان للقطاع الحكومي العام ؛
- تخصص جميع الأسر لقطاع الأسر .

القسم الرابع : الإقامة Residence/Resident



تأتي أهمية التعامل مع مفهوم الإقامة باعتبارها صفة هامة للوحدات المؤسسية " المقيمة " ، إذ تتكون القطاعات والقطاعات الفرعية من نوعين رئيسيين من الوحدات المقيمة في ذلك الإقتصاد . هما (أ) الأسر التي تشمل الأفراد الذين يؤلفون الأسر و(ب) الكيانات القانونية والاجتماعية كالشركات وأشباه الشركات (مثل الفروع التابعة للمستثمرين الأجانب) والمؤسسات غير المستهدفة للربح وحكومة بلد ذلك الإقتصاد. وبوجه خاص علاقاتها مع العالم الخارجي والتي ترد فيما يسمى ب " حساب بقية العالم " الذي تسجل فيه المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين . كذلك ارتباط ذلك بمكان إقامة المنتجين وتعيين حدود الإنتاج وتأثيرها على قياس الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي وعلاقتها بعوامل الإنتاج المحلية والأجنبية .

ان مفهوم وشمول الإقامة في الحسابات القومية يتطابق مع نفس المفهوم الممثل في " دليل ميزان المدفوعات " الصادر عن صندوق النقد الدولي .

ان مفهوم الإقامة المستخدم في النظام لا يستند على مفهوم الجنسية أو على معايير قانونية . بالإضافة الى أن حدود البلد التي يمكن الإعتراف بها للأغراض السياسية قد لا تكون ملائمة للأغراض الإقتصادية . وعليه يكون من الضروري إدخال مفهوم الإقليم الإقتصادي للبلد باعتباره المنطقة الجغرافية ذات الصلة التي ينطبق عليها مفهوم الإقامة . وعند ذلك تعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة حين يكون لها مركز مصلحة إقتصادية في الإقليم الإقتصادي للبلد . وسنشرح في أدناه هذين المفهومين .

الإقليم الإقتصادي للبلد

The Economic Territory of a Country



يتكون الإقليم الإقتصادي للبلد من الإقليم الجغرافي الذي تتولى إدارته الحكومة و حيث تتحرك عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال) والسلع بحرية دون أية إجراءات جمركية ويخضع لإدارة حكومية ذات سلطات مالية ونقدية واحدة ، ويشمل الإقليم الإقتصادي :

أ. المياه الإقليمية والجرف القاري الممتد في المياه الدولية (حقوق الصيد واستغلال ما تحت قاع البحر من أنواع الوقود أو المعادن)

ب . الجيوب الإقليمية في بقية العالم (الأراضي في البلدان الأخرى المملوكة أو المستأجرة التي تستعملها الحكومة لأغراض دبلوماسية أو عسكرية أو علمية) كالسفارات أو القنصليات أو قواعد عسكرية أو محطات علمية أو مكاتب هجرة إلخ . ويتم ذلك بالموافقة السياسية الرسمية لحكومة البلد الذي تقع فيه .

ج . المناطق الحرة أو المخازن الجمركية أو المصانع التي تشغلها مشاريع غير إقليمية تحت الرقابة الجمركية (فهذه تشكل جزءاً من الإقليم الإقتصادي للبلد الذي توجد فيه فعلاً) . هذا ويتميز الإقليم الإقتصادي لمنظمة دولية باعتباره جيب إقليمي تكون لها عليه ولاية قضائية (مملوك أو مستأجر) و يستخدم لأغراض المنظمة باتفاق رسمي مع البلد أو البلدان التي يوجد فيها الجيب أو الجيوب فعلاً .

وبهذا لا يشمل الإقليم الإقتصادي لبلد ما الجيوب الإقليمية التي تستعملها الحكومات الأجنبية أو المنظمات الدولية الموجودة مادياً داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني .

مركز المصلحة الاقتصادية Center of Economic Interest



توصف الوحدة المؤسسية من الأسر أو الشركات بأن لها مركز مصلحة اقتصادية داخل بلد ما حينما يوجد موقع ما ، مسكن أو مكان إنتاج أو مبان أخرى ، في الإقليم الاقتصادي للبلد الذي تمارس فيه أو منه وتنوي أن تظل تمارس فيه أنشطة وتدخل في معاملات اقتصادية على نطاق هام لمدة سنة أو أكثر .

وتعتبر ملكية الأرض والمباني في الإقليم الاقتصادي لبلد ما كافية في حد ذاتها ليكون للمالك مركز مصلحة اقتصادية في ذلك البلد . ومن الواضح أنها تستخدم لأغراض الإنتاج في البلد الذي توجد فيه ويخضع مالكوها بصفته مالكين لقوانين ذلك البلد وأنظمتها .

مكان إقامة الأسر والأفراد

The Residence of Households and Individuals



يكون للأسر مركز مصلحة إقتصادية حين تحتفظ بمسكن أو عدد من المباني في البلد الذي يعتبره ويستخدمه أفراد الأسرة كمكان إقامتهم الرئيسي . ولا بد من أن يكون جميع الأفراد التابعين لنفس الأسرة مقيمين في نفس البلد.

و عضو الأسرة المقيمة الذي يغادر الإقليم الإقتصادي على أن يعود الى الأسرة نفسها بعد فترة من الزمن (أقل من السنة الواحدة) يظل مقيماً حتى لو قام برحلات متكررة خارج الإقليم الإقتصادي . ويظل مركز المصلحة الإقتصادية للفرد في الإقتصاد الذي تقيم فيه الأسرة .

و عليه يعامل معاملة المقيمين الأفراد الذين ينتمون الى الفئات التالية :



(أ) المسافرون أو الزوار لفترة تقل عن السنة لأغراض الاستجمام أو الأعمال التجارية أو لأغراض صحية أو تعليمية . وبذلك يعامل الطلاب كمقيمين في بلدهم الأصلي مهما طالت مدة دراستهم في الخارج ونفس الشيء ينطبق على المرضى المعالجين في الخارج ، شريطة أن يظلوا يشكلوا جزءاً من الأسرة ويظل مركز مصلحتهم الاقتصادية في بلدهم الأصلي .

(ب) الأفراد الذين يعملون بعض أو كل الوقت في إقليم إقتصادي مختلف عن الإقليم الذي تقيم فيه الأسرة التي ينتمون إليها :

1 . العمال الذين يعملون جزءاً من السنة في بلد آخر كالعائلة الموسمية في الزراعة .

2 . عمال الحدود الذين يعبرون الحدود بصورة منتظمة كل يوم ، أو بصورة أقل إنتظاماً ، للعمل في بلد مجاور .

3 . مستخدمو المنظمات الدولية الذين يعملون في الجيب الذي توجد فيه تلك المنظمات .

4 . المستخدمون الذين يعينون محلياً في السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية الأجنبية إلخ .

5 . أفراد طواقم السفن أو الطائرات أو غيرها من المعدات المتحركة ، التي تعمل جزئياً أو كلياً، خارج الإقليم الإقتصادي .

والظروف التي يحتمل أن يصبح فيها الشخص غير مقيم هي حين يعيش أو يعمل ذلك الشخص بصورة متواصلة لمدة سنة أو أكثر في بلد أجنبي .

وللعسكريين والموظفين المدنيين ، بمن فيهم الدبلوماسيون ، الذين تستخدمهم الحكومة في الجيوب التابعة لها في الخارج وضع مختلف . فالقواعد والسفارات وما إليها تشكل جزءاً من الإقليم الإقتصادي للحكومة التي تستخدمهم . وكثيراً ما يعيش هؤلاء الأفراد ويعملون في الجيوب المذكورة . ولذلك فإن الموظفين الذين تنقلهم الحكومة للعمل في هذه الجيوب تظل لهم مصلحة اقتصادية في موطنهم مهما طالت مدة عملهم ويظلون مقيمين في بلد موطنهم حتى لو عاشوا في مساكن خارج الجيوب .

مكان إقامة الشركات و أشباه الشركات

The Residence of Corporations and Quasi-corporations



يمكن القول بأن للشركات وأشباه الشركات مركزاً اقتصادياً وأنها وحدات مقيمة في بلد ما (إقليم اقتصادي ما) حينما تقوم بإنتاج السلع والخدمات فيه أو تمتلك أراضي أو مباني موجودة فيه . ويجب أن تحتفظ فيه بمنشأة إنتاجية واحدة على الأقل بقصد تشغيلها لمدة غير محددة أو مدة السنة فأكثر .

هذا ويجب أن يعامل إنتاج العاملين (والمنشأة والمعدات) في وحدة مقيمة خارج إقليمها الاقتصادي بوصفه جزءاً من إنتاج البلد المضيف . وأن تعامل الوحدة بوصفها فرعاً أو شركة تابعة مقيمة في ذلك البلد . وعادة ما تحتفظ هذه الوحدة بحسابات كاملة منفصلة (عن الشركة الأم) وتدفع الضرائب للبلد المضيف ولها وجود مادي ملموس .

وتنطبق نفس المعاملة على شركات التجميع في الخارج ، حيث تعتبر مقيمة في الإقتصاد الذي توجد فيه حتى لو كانت في المناطق الحرة المعفاة من الرسوم الجمركية أو المتمتعة بإمتيازات معينة .

أما بالنسبة للوحدات التي تشغل معدات متنقلة كالسفن والطائرات وأبراج ومنصات الحفر وعربات السكك الحديدية وتعمل خارج الإقليم الإقتصادي الذي تعتبر مقيمة فيه:

إما في (أ) المياه الدولية أو الفضاء الجوي الدولي أو (ب) في إقتصادات أخرى .

ففي الحالة (أ) يجب أن تعزى هذه الأنشطة الى إقتصاد مكان إقامة المشغل وفي الحالة (ب) تعتبر الوحدة مقيمة في الإقتصاد الذي يحدث فيه النشاط الإنتاجي إذا قام المشغل بمسك حسابات منفصلة للوحدة وإذا أقرت بها على هذا النحو سلطات الضرائب والترخيص في الإقتصاد المذكور .

وفي حالة السفن التي ترفع أعلاماً تخدم مصالحها ، كثيراً ما يكون من الصعب تقرير مكان إقامة الوحدة المشغلة بسبب صعوبة تقرير مكان إقامة المشغل والمالك أو المستأجر ولأن بلد التسجيل يختلف عموماً عن بلد إقامة المشغل (أو المالك) . ومن حيث المبدأ يعزى نشاط الشحن هذا الى بلد إقامة الوحدة المشغلة .

وهناك حالات إستثنائية مثل تكوين شركة منشأة من قبل حكومتين أو أكثر (طيران الخليج) تعملان معاً ومسجلة في كل بلد من البلدان المعنية . وهناك طريقتان (أ) توزيع جميع المعاملات على جميع البلدان المعنية بنسبة مساهمتها في رأس مال الشركة و (ب) اعتبار الشركة مقيمة في البلد الذي يوجد فيه مقرها الرئيسي وإعتبار مباني الشركة في البلدان الأخرى فروعاً أجنبية مقيمة في البلد الذي توجد فيه .

. مكان إقامة المؤسسات غير المستهدفة للربح : The Residence of Non-profit Institutions



تعتبر هذه المؤسسات مقيمة في البلد أو الإقليم الإقتصادي الذي يكون لها فيه مركز مصلحة إقتصادية، وهو عادة ما يكون البلد الذي أنشئت وفقاً لقوانينه وأنظمتها والذي يعترف فيه بوجودها ككيان قانوني أو اجتماعي وتسجل فيه بهذه الصفة . وإذا ما قامت هذه المؤسسات بأعمال خيرية أو إغاثة في الخارج واحتفظت بفرع لمدة سنة أو أكثر في بلد معين ، فيجب أن يعتبر ذلك الفرع مقيماً في ذلك البلد ممولاً بتحويلات من الخارج .

الحكومة العامة : General Government



تشمل وكالات الحكومة العامة المقيمة في إقتصاد ما جميع الإدارات والهيئات الحكومية المركزية والمحلية الواقعة في إقليمها وكذلك السفارات والقواعد العسكرية القائمة في أماكن أخرى .

وكما اشرنا الى وضع السفارات وغيرها ، حيث تعتبر ككيانات أجنبية من قبل الإقتصاد الذي تقع فيه فعلاً خارج إقليمه . فإنه تجدر الإشارة الى ان بناء السفارات في الجيوب الخارجة عن الإقليم من قبل منتجين مقيمين في الإقتصاد الذي تقع فيه الجيوب جزءاً من إنتاج وصادرات الإقتصاد المذكور، كما تعتبر الأجور والرواتب المدفوعة للموظفين المعينين محلياً في المنشآت الدبلوماسية والعسكرية الأجنبية وغيرها مدفوعات لمقيمين في الإقتصاد الذي تقع فيه هذه المنشآت .

المصارف المركزية الإقليمية : Regional Central Banks



المصرف المركزي الإقليمي (مثل المصرف المركزي الأوروبي) هو مؤسسة مالية دولية تعمل كمصرف مركزي مشترك لمجموعة من البلدان الأعضاء . ومقر هذا المصرف على سبيل المثال الأوروبي في ألمانيا وله مكاتب وطنية في كل بلد من البلدان الأعضاء . ويعمل كل مكتب وطني بوصفه مصرفاً مركزياً لذلك البلد ويجب معاملته بوصفه وحد مؤسسية منفصلة عن مقر المصرف الإقليمي ومعتبر مقيماً في البلد الذي يقع فيه .

هذا وينبغي توزيع الأصول المالية والخصوم للمصرف المركزي الإقليمي بين المكاتب الوطنية بنسبة ما عليها من مطالبات زيادة على أصولها الجماعية .

القسم الخامس : حدود الإنتاج The Production Boundary



قبل التطرق الى حدود الإنتاج ، تجدر الإشارة أولاً الى أن الإنتاج عموماً يوصف بأنه نشاط يستعمل فيه مشروع ما مدخلات لينتج مخرجات .

ان المدخلات في عملية الإنتاج تتكون من الإستهلاك الوسيط من السلع والخدمات ، بإستثناء الأصول الثابتة التي يعتبر استهلاكها استهلاكاً لرأس المال الثابت . ومثال الحبوب كسلعة زراعية تتحول الى دقيق ثم الى خبز وما شابه .

أما موضوع المخرجات فتتصل بالتحليل الإقتصادي للإنتاج الذي يعنى بالأنشطة التي تنتج مخرجات من نوع يمكن ان يقدم الى وحدات مؤسسية أخرى . وهذا الترابط يتصل بمفهوم تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج وتحقيق العائدات من الانتاج والتوزيع .

ويوجد نوعان من المخرجات هما أيضاً السلع والخدمات .

فالسُّلع أشياء مادية : يوجد عليها طلب ، يمكن اثبات ملكيتها ونقلها من وحدة الى أخرى من خلال التعامل في السوق : لسد احتياجات أو اشباع رغبات الأسر أو المجتمع أو تستخدم لإنتاج سلع أو خدمات أخرى .

أما الخدمات: فهي مخرجات غير متجانسة تنتج حسب الطلب وتتكون في العادة من تغيير في ظروف أو حالات الوحدات المستهلكة (الطالب أو المريض) تتحقق من خلال أنشطة المنتجين (المدرس أو الطبيب) . ومع اكتمال إنتاج الخدمة تكون قد قدمت للمستهلك .

وبذا يقتصر إنتاج الخدمات على الأنشطة التي يمكن لوحدة أن تؤديها لمنفعة وحدة أخرى أو يمكن أن تنتج خدمة لإستهلاكها الخاص . وعليه يأخذ التعامل بين مستهلكي الخدمات ومنتجها عدة أشكال : تغييرات في حالة السلع المستهلكة (نقلها أو تنظيفها أو تصليحها) ، تغييرات في الظروف المادية للأشخاص (توفير النقل أو السكن أو العلاج) ، تغييرات في الحالة العقلية للأشخاص (توفير التعليم أو المعلومات أو النصح أو الترفيه) ، تغييرات في الحالة الإقتصادية العامة (توفير التأمين أو الوساطة المالية أو حماية أو ضمان) .

حدود الإنتاج العام : The General Production Boundary



يعرف الإنتاج الإقتصادي بأنه نشاط تضطلع به وحدة مؤسسية تستعمل العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات . أي ان هناك مسؤولية وإشراف في العملية الإنتاجية ، في حين أن أي عملية طبيعية محضة لا يشارك الإنسان فيها أو توجيهها لا تعتبر إنتاجاً في المفهوم الإقتصادي ، مثال تكاثر الأسماك في المياه الدولية لا يعتبر إنتاجاً مقابل تربية الأسماك التي تعتبر إنتاجاً .

وفي حين يسهل تحديد انتاج السلع فإن تمييز إنتاج الخدمات من بين أنشطة أخرى قد تكون هامة ونافعة . فالأنشطة غير المنتجة في المفهوم الإقتصادي تشمل أنشطة إنسانية أساسية مثل الأكل والشرب والنوم وممارسة الرياضة ، إذ لا يمكن تكليف شخص آخر للقيام بها نيابة عنه . في حين أن أنشطة مثل أعمال الغسل وإعداد الطعام والعناية بالأطفال أو المرضى أو المسنين يمكن ان تقدم من قبل وحدات متخصصة أخرى ولذلك تقع في إطار حدود الإنتاج العام .

حدود الإنتاج في النظام : The Production Boundary in the System



إن حدود الإنتاج في النظام أكثر تقييداً ، فلا يعد من ضمن الإنتاج الخدمات المنزلية والشخصية للإستهلاك النهائي الخاص داخل نفس الأسر المنتجة . بإستثناء الخدمات المنزلية التي ينتجها خدم يدفع لهم أجر .

وعليه تلخص الأنشطة التي تقع في إطار حدود الإنتاج في النظام فيما يلي :

أ . إنتاج أية سلعة أو خدمة فردية أو جماعية تورد الى وحدات أخرى ، بما في ذلك إنتاج السلع والخدمات التي تستهلك في إنتاج هذه السلع والخدمات .

ب . إنتاج أية سلعة للحساب الخاص يحتفظ بها منتجوها لإستهلاكهم النهائي الخاص أو لإجمالي تكوين رأس المال .

ج . إنتاج خدمات الإسكان للحساب الخاص على أيدي المالكين ، الساكنين والخدمات المنزلية والشخصية التي ينتجها خدم مدفوعي الأجر .

الخدمات المنزلية والشخصية التي تنتج للإستهلاك النهائي الخاص في إطار الأسر:
Domestic and Personal Services Produced for Own Final
Consumption within Households



يستبعد من الإنتاج تقليدياً إنتاج الخدمات المنزلية والشخصية التالية :

أ . تنظيف وصيانة وإصلاح المسكن الذي تسكنه الأسرة

ب . تنظيف وصيانة وتصليح السلع المعمرة التي تستعملها الأسرة

ج . إعداد وجبات الطعام وتقديمها

د . رعاية الأطفال وتعليمهم

هـ . رعاية المرضى والعاجزين وكبار السن

و . نقل أفراد الأسرة أو سلعهم .

أن إنتاج الخدمات المنزلية والشخصية يعد كبيراً في الكثير من البلدان وهو بدون أجر ولكنه يسهم في الرفاه الإقتصادي والحسابات القومية تعد لأغراض تحليلية وسياسات عامة .

وتعود اسباب عدم شمول هذه الخدمات الى التالي :

- أ . أن إنتاج الخدمات للحساب الخاص هو للاكتفاء الذاتي وقرار الإنتاج يرتبط بإستهلاك الخدمة ، على العكس من إنتاج السلع الزراعية ، إذ يمكن أن تستهلك أو يخزن جزءاً منها أو يباع في السوق جزءاً آخر .
 - ب . إن معظم الخدمات المنزلية لا تنتج للسوق ، وعليه قد لا توجد أسعار سوقية معقولة يمكن إستعمالها ، لذا يكون من الصعب وضع تقديرات محتسبة ليس للمخرجات فحسب بل للدخول والنفقات والمدخلات الأخرى .
 - ج . ورغم أهمية القيم المحتسبة مقابل القيم النقدية الفعلية ، يكون من الصعب عملياً فرض ضرائب على الدخل المحتسبة الناتجة عن إنتاج محتسب .
- وعليه يتردد المحاسبون في احتساب قيم لمخرجات الخدمات المنزلية والشخصية . ويعود ذلك الى عزلة واستقلالية هذه الأنشطة عن الأسواق والى صعوبة تقدير قيم ذات مدلول إقتصادي لها إضافة الى آثارها الضارة على عملية تحليل الأسواق وتوازناتها مثل تحليل التضخم والبطالة . وما الى ذلك من نتائج على إحصاءات العمالة وتعريف الناشطين إقتصادياً بالمشاركين في إنتاج يقع ضمن حدود الإنتاج العام ، وما يؤدي الى محو البطالة .

حدود الإنتاج في إطار الأسر :

The Production Boundary within Households



تدرج في حدود الإنتاج أنواع من انتاج الأسر سواء أكان انتاجها للاستهلاك النهائي الخاص أم لا :

Own-account Production of Goods

أ . إنتاج المنتجات الزراعية وتخزينها ، جمع المحاصيل الطبيعية التي لم يزرعها الإنسان ، الغابات وقطع الأخشاب وجمع الحطب والصيد وصيد الأسماك .

ب . إنتاج المنتجات الأولية مثل استخراج الملح وقطع الجذور وتوريد الماء وما الى ذلك .

ج . تجهيز المنتجات الزراعية ، استخراج الحبوب بالدرس و إنتاج الطحين بالطحن ، تمليح الجلود ، انتاج وحفظ منتجات اللحوم والاسماك ، حفظ الفاكهة بالتجفيف والتعبئة في زجاجات وما شابه ، إنتاج منتجات الألبان مثل الزبدة والجبن وإنتاج النبيذ أو المشروبات الكحولية وصنع السلال أو الحصران إلخ ..

د . انواع التجهيزات الأخرى مثل نسج الأقمشة وصنع الملابس وأعمال الخياطة ، إنتاج الأحذية وإنتاج الأواني الفخارية أو أدوات الطعام أو السلع المعمرة وصنع الأثاث والمفروشات إلخ ..

ويدرج تخزين السلع الزراعية في إطار حدود الإنتاج بإعتباره امتداداً لعملية الإنتاج . وكذلك يعامل توريد ونقل الماء مثل عملية استخراج ونقل النفط الخام بالانابيب .

أعمال الصيانة والإصلاحات الصغيرة: Maintenance and Small repairs



تشكل الإصلاحات والصيانة للسلع الإستهلاكية المعمرة والمساكن إنتاج خدمات للحساب الخاص ولذلك تستبعد من حدود الإنتاج في النظام . وتعامل المواد المشتراة بوصفها إنفاقاً على الإستهلاك النهائي .
أما أعمال الاصلاح الأكبر مثل إصلاح الجدران أو السقوف ، التي يجريها المالكون فإنها تشكل مدخلات وسيطة في إنتاج خدمات الإسكان ، وتعامل التجديدات أو التوسعات الرئيسية بوصفها تكوين رأسمالي .

خدمات المساكن التي يملكها مالكوها: Services of Owner-Occupied Dwellings



ان انتاج المالك / الساكن تعد بمثابة خدمات إسكان لإستهلاكه النهائي الخاص وتدرج في إطار حدود الإنتاج في النظام وهذا هو الإستثناء من القاعدة العامة التي يستبعد بموجبها الخدمات المنتجة للحساب الخاص . وتتفاوت نسبة المساكن التي يسكنها مالكوها الى المساكن المؤجرة من بلد لآخر وفي نفس البلد ، لهذا تحتسب قيمة تقديرية لخدمات الإسكان للحساب الخاص .

الإنتاج غير المشروع : Illegal Production



على الرغم من وجود صعوبات عملية في الحصول على بيانات أو إحصاءات بشأن الإنتاج غير المشروع فإنه يدرج في إطار حدود الإنتاج . وهناك نوعان من هذا الإنتاج:

أ . إنتاج السلع أو الخدمات التي يحظر القانون بيعها أو توزيعها أو إستهلاكها ؛

ب . إنتاج أنشطة مشروعة في العادة ولكنها تصبح غير مشروعة عندما يقوم بها منتجون غير مصرح لهم القيام بها مثل ممارسة الطب من قبل غير المرخصين .

وذلك باعتبار ان هناك عملية إنتاج حقيقية تتكون مخرجاتها من سلع أو خدمات عليها طلب سوقي فعال . والمشتري لا يكون مشتركاً في أي نوع من أنواع النشاط غير المشروع . ويتعين قيد المعاملات لا لمجرد حساب للإنتاج والإستهلاك بل أيضاً لعدم ظهور أخطاء في الحسابات الأخرى للنظام . فالدخل المنفقة على حيازتها دخول متأتية من إنتاج مشروع ومن الناحية الأخرى فقد تنفق الدخل المتأتية من إنتاج غير مشروع على نحو مشروع . مثل نشاط إنتاج وتصنيع المخدرات وتوزيعها ، والنقل غير المشروع على شكل تهريب عبر الحدود يكون إنتاج غير مشروع للحساب الخاص ، وكذلك خدمات الدعارة .

الإنتاج الخفي والإقتصاد السري :

Concealed Production and the Underground Economy



قد تكون هناك بعض الأنشطة إنتاجية تماماً بالمعنى الإقتصادي ومشروعة تماماً أيضاً ولكنها مخفية عمداً عن السلطات العامة للأسباب التالية :

أ . تجنب دفع الضرائب

ب . تجنب دفع مساهمات الضمان الإجتماعي

ج . تجنب الوفاء بمعايير قانونية معينة مثل الحد الأدنى للأجور أو ساعات العمل أو السلامة أو الصحة أو تشغيل الأطفال إلخ ..

د . تجنب الإمتثال لإجراءات إدارية معينة مثل التسجيل أو ملء الإستمارات وماشابه .

إن هذه الأنشطة تندرج ضمن حدود الإنتاج في النظام . ويمثل الإنتاج السري في التشييد والإنشاءات نسبة كبيرة من مجموع إنتاج هذه الصناعة في الدول الصناعية أو في صناعات أو خدمات معينة تشيع فيها المؤسسات الصغيرة خاصة في البلدان النامية .

وقد لا يكون هناك خط فاصل بين الإقتصاد السري والإنتاج غير المشروع و لا يتطلب النظام تعيين الحدود بينهما لأنهما يندرجان ضمن حدود الإنتاج . فالذي لا يراعي معايير السلامة مثل الذي يتهرب من دفع الضريبة . كذلك المعاملات التي تجري في الأسواق غير الرسمية مثل السوق السوداء للعملة . وعليه فلا بد من الإعتناء على بعض الدراسات وطريقة تدفق السلع والموازن السلعية للوصول الى تقديرات معقولة .

في نظام الحسابات القومية، تقيد وتقيم المدخلات الوسيطة وقت دخولها عملية الإنتاج بأسعار المشترين، بينما تقيد وتقيم المخرجات فور خروجها من عملية الإنتاج بالأسعار الأساسية.

المخرجات : Output (P. 1)



إن مفهوم المخرجات هذا ينطبق على الوحدات المنتجة ، منشأة أو مشروع ، وليس على ذات العملية الإنتاجية نفسها . إذ قد تنتج سلع أو خدمات من قبل وحدات داخل المنشأة لتستهلك خلال الفترة الزمنية الواحدة في عمليات إنتاج في وحدات أخرى من المنشأة . والمبدأ بذلك هو ان تصبح المخرجات متاحة للإستعمال خارج المنشأة .

إن إكمال الإنتاج هو خاصية في حساب المخرجات ، أما في حالة إستغراق إنتاج وحدة من المخرجات لمدة طويلة تزيد على السنة فإنها تسجل على أنها " أعمال تحت التنفيذ " . مثل بعض السلع الزراعية أو السلع المعمرة الكبيرة كالسفن والطائرات .

إن توضيح إستعمالات السلع أو الخدمات يضمن التحديد الدقيق لطرق إستعمالها . وبإستثناء خدمات معينة (مثل الوسطاء الماليين وتجار الجملة والمفرد) فإن مالكي السلع والخدمات عليهم تصريفها بإحدى الطرق التالية :

أ . قد يجري بيعها (السلع والخدمات التي تباع بأسعار مهمة إقتصادياً)

ب . قد تجري مقايضتها بسلع أو خدمات أو أصول أخرى أو تقدم الى المستخدمين كتعويضات عينية أو قد تستعمل كدفعات عينية أخرى .

ج . قد تدخل مخزونات المنتج (بالنسبة للسلع الجاهزة الصنع) أو تدخل المخزونات على هيئة أعمال تحت التنفيذ (بالنسبة للسلع غير المكتملة الصنع)

د . قد تدخل الى منشأة أخرى تابعة لتستعمل كمدخلات وسيطة في إنتاج الأخيرة

هـ . قد يحتفظ بها مالكوها من أجل إستهلاكهم النهائي الخاص أو إجمالي تكوين رأس المال الثابت

و . قد تورد مجاناً أو تباع بأسعار غير مهمة إقتصادياً الى وحدات مؤسسية أخرى ، بصورة فردية أو جماعية .

1. المخرجات السوقية :

Market Output (P.11)



ان المخرجات أو المنتجات المسوقة هي مخرجات تباع بأسعار مهمة اقتصادياً أو يجري التصرف بها بطريقة أخرى في السوق .أو يعتزم بيعها أو التصرف بها في السوق . ويقال ان الاسعار مهمة اقتصادياً عندما يكون لها تأثير كبير على الكميات التي يكون المنتجون مستعدين لعرضها وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها . ويمكن حساب قيمة المنتجات السوقية لمنتج ما بجمع البنود التالية :

أ . مجموع قيمة السلع والخدمات المباعة

ب . مجموع قيمة السلع والخدمات التي جرى مقايضتها

ج . مجموع قيمة السلع والخدمات المستعملة كدفعات عينية بما فيها التعويضات العينية

د . مجموع قيمة السلع والخدمات التي توردها منشأة الى منشأة اخرى تتبع نفس المشروع السوقي لتستعمل كمدخلات وسيطة ،

هـ . قيمة التغيرات في مخزونات السلع التامة الصنع وفي مخزونات الاعمال قيد التنفيذ المخصصة لأحد الاستعمالات الواردة اعلاه .

تقيم المخرجات السوقية ، المباعة ، المقايضة والمقدمة عينياً كدفعات أو تعويضات بالأسعار الأساسية ** وعندما تنتقل ملكيتها من المنتج الى المشتري أو غيره .

**السعر الاساسي : هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجاً ، مخصوماً منه أية ضريبة تدفع ومضافاً اليه أية إعانة يتم تلقيها على تلك الوحدة نتيجة لإنتاجها أو بيعها . ولا يشمل أية تكاليف نقل يقيد بها المنتج على الفاتورة .

سعر المنتج : هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجاً ، مخصوماً منه ضريبة القيمة المضافة أو أية ضرائب مماثلة . ولا يشمل أية تكاليف نقل يقيد بها المنتج على الفاتورة .

2 . المخرجات التي تنتج للإستعمال النهائي الخاص (للاستخدام الذاتي) :

Output Produced for Own Final Use (P.11)



إن النظام يطلق على هذه المنتجات بالمخرجات من السلع والخدمات والتي يحتفظ بها مالكو المشاريع التي أنتجتها لإستعمالهم النهائي الخاص . وهذه عادة ما تنتج من مشاريع غير منظمة مثل السلع الزراعية التي ينتجها ويستهلكها أفراد نفس الأسرة . أما مخرجات الخدمات المنزلية والشخصية التي تنتج في اطار الأسرة لإستهلاك نفس أفراد الأسرة (الحلاقة ، التصليح والرعاية على سبيل المثال) فإنها لا تشمل هنا . في حين تشمل خدمات الإسكان التي ينتجها المالك الساكن في بيته لإستهلاكه الخاص وكذلك استخدام خدم المنازل بأجر فإن هذه الخدمات تعتبر منتجة للإستهلاك الخاص .

بالإضافة الى ذلك هناك السلع والخدمات التي تنتج وتستهمل لإجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص وهذه يكمن ان تنتج من قبل مشاريع منظمة أو غير منظمة . مثال على ذلك الأدوات الخاصة بالآلات التي تنتجها المشاريع الهندسية لإستعمالها الخاص . ونفس الشيء ينطبق على أنشطة البناء الجماعي (بناء المساكن أو توسيعها) التي تقوم بها مجموعات من الأسر في المناطق الريفية وهذه تعد بمثابة تكوين رأسمالي خاص .

وبذلك تحسب قيمة المخرجات المنتجة للإستهلاك أو الاستخدام الذاتي بجمع العناصر التالية :

أ . مجموع قيمة السلع والخدمات التي تنتجها وتستهلكها نفس الاسرة

ب . مجموع قيم الاصول الثابتة التي تنتجها منشأة ما ويحتفظ بها في نفس المنشأة لكي تستخدم في الانتاج في المستقبل .

ج . مجموع التغيرات في المخزون من السلع التامة الصنع أو تحت التنفيذ أي نصف المصنعة والتي يعتزم استعمالها في احد الاستعمالين اعلاه .

وتعامل الإضافات الى الأعمال تحت التنفيذ الجارية على الإنشاءات التي تشيد للإستعمال الخاص بوصفها حيازة أصول ثابتة من قبل منتجيها .

وتقييم جميع هذه السلع والخدمات التي تنتج للإستعمال النهائي الخاص

على أساس الأسعار الأساسية التي يمكن أن تباع بها لو عرضت للبيع في السوق . وعندما يتعذر ذلك يجب إستعمال ثاني أفضل أسلوب حيث تعتبر قيمة مخرجات السلع والخدمات المنتجة للإستعمال الخاص مساوية لمجموع تكاليفها أي مجموع :

■ الإستهلاك الوسيط

■ تعويضات العاملين

■ إستهلاك رأس المال الثابت

■ الضرائب الأخرى (مخصوماً منها الإعانات) على الإنتاج

وبما ان مخرجات الخدمات الشخصية والمنزلية تقع خارج حدود الإنتاج ، إلا أن هناك فئتين محددتين من الخدمات التي تنتج للإستهلاك الخاص يجب ان تقيم وتفيد مخرجاتها وهي

1. الخدمات التي تنتج بإستخدام خدم أو سواق في المنازل وتقيم المخرجات مساوية لتعويضات العاملين المدفوعة

2. خدمات المساكن التي يشغلها مالكوها تقيم بإستعمال أسعار نفس الخدمات التي تباع في السوق أو بعبارة أخرى بمقدار الإيجار الذي يقدر أن المستأجر يدفعه لإستئجار نفس السكن أخذين بنظر الإعتبار حجم ونوعية المسكن والموقع وماشابه .

3 . المخرجات غير السوقية الأخرى : Other Non-Market Output (P.13)



تتكون هذه من سلع وخدمات فردية أو جماعية تنتجها مؤسسات غير مستهدفة للربح أو وحدات حكومية وتقدم مجاناً أو بأسعار غير مهمة اقتصادياً الى وحدات مؤسسية أخرى أو الى المجتمع ككل . وهذه قد تنتج لسببين :

أ . تعذر رصد إستهلاك الأفراد من الخدمات الجماعية أو حتى التحكم فيه (خدمات الأمن أو الشرطة على سبيل المثال) و لا بد لوحدات حكومية من تنظيم انتاج هذه الخدمات جماعياً وتمول من مصادر الضرائب عادة .

ب . ان الوحدات الحكومية والمؤسسات غير المستهدفة للربح قد تنتج وتقدم الى الأسر سلعاً أو خدمات يمكنها ان تتقاضى ثمناً لها ولكنها تعتبر هذا الإنتاج غير السوقي كجزء من السياسة الاقتصادية أو الإجتماعية ، مثل الخدمات التعليمية أو الصحية التي تقدم مجاناً أو بأسعار غير مهمة اقتصادياً .

تحسب قيمة المنتجات غير السوقية لمنتج ما بجمع قيم العناصر الآتية خلال الفترة المعنية :

- أ . مجموع قيمة السلع والخدمات المقدمة مجاناً أو بأسعار غير مهمة اقتصادياً الى وحدات مؤسسية أخرى إما بصورة فردية أو جماعية ،
- ب . مجموع قيمة السلع والخدمات التي تقدمها منشأة الى منشأة أخرى تتبع نفس المنتج غير السوقي لكي تستخدم كسلع أو مدخلات وسيطة .
- ج . مجموع قيمة التغيرات في مخزونات السلع الكاملة الصنع والأعمال تحت الإنجاز المخصصة لأحد الإستعمالات أعلاه .

ويقصد بالأسعار غير المهمة إقتصادياً عندما يكون تأثيرها ضئيلاً أو لا تأثير لها على الكمية التي يكون المنتج مستعداً لعرضها ويتوقع ان يكون تأثيرها على كميات الطلب هامشياً فقط . وهذه الأسعار لا تعكس تكلفة الإنتاج و عليه فإن مثل هذه السلع والخدمات التي تقدم مجاناً تقيم حسب تكاليف إنتاجها .

وفي تقييم المخرجات غير السوقية الأخرى

إذ لا توجد أسواق لخدمات جماعية من قبيل خدمات الإدارة العامة والدفاع والأمن العام فإنه لا تتوفر أسعار السوق المناسبة وكذلك الحال بالنسبة للخدمات التعليمية والصحية العامة إلى حد ما. ولهذه الأسباب ولضمان أن جميع الخدمات غير السوقية التي تنتجها الوحدات الحكومية والمؤسسات التي لا تستهدف الربح التي تخدم الأسر تقيم بصورة متسقة بعضها مع بعض ، فإنها تقيم جميعاً في النظام بمجموع تكاليف إنتاجها ، أي مجموع :

■ الإستهلاك الوسيط

■ تعويضات العاملين

■ إستهلاك رأس المال

■ الضرائب الأخرى ، مخصوماً منها الإعانات على الإنتاج .

ويعتبر صافي فائض التشغيل لخدمات هذه الوحدات دائماً مساوياً للصفر

المنتجون السوقيون / المنتجون لحساب أنفسهم / المنتجون غير السوقيين:
Market, Own account and Other non-market Producers



ومن اجل تحديد واضح لنشاط هؤلاء المنتجون والتمييز بينهم نبين :

■ المنتج السوقي: هو منشأة أو مشروع يسوق معظم أو كل مخرجاته . ومن الممكن أن يكون للمنتجين السوقيين ، سواء أكانوا مشاريع صغيرة غير منظمة أو شركات كبرى ، بعض المخرجات غير السوقية على شكل إنتاج لإستهلاكها النهائي الخاص أو لإجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص .

■ هذا ويتكون المنتجون لحساب أنفسهم من منشآت تعمل في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لمشاريع تشكل هي جزءاً منها أو لمشاريع تملكها الأسر ، ويعد معظم أو كل مخرجاتها للإستهلاك النهائي أو لإجمالي تكوين رأس المال من جانب تلك الأسر . ومن الأمثلة على ذلك : المالكون / الساكنون أو مزارعو الكفاف الذين لا يبيعون أي شيء من إنتاجهم أو يبيعوا جزءاً صغيراً .

■ ويتكون المنتجون غير السوقيين الآخرون من منشآت تملكها وحدات حكومية أو مؤسسات لا تستهدف الربح تخدم الأسر وتورد السلع والخدمات مجاناً ، أو بأسعار غير مهمة إقتصادياً الى الأسر أو الى المجتمع ككل . وقد يكون لهؤلاء مبيعات مخرجات سوقية ولكنها ثانوية مثال بيع نسخ مصورة في المتاحف قد تغطي تكاليفها .

وسوف نستعرض باختصار في أدناه كيفية قياس هذا الإنتاج وبصفة خاصة بعض المنتجات ذات الطبيعة الخاصة أو التي تحتاج الى معالجات خاصة :

أولاً: في مجال الزراعة والغابات وصيد الأسماك :



إن زراعة المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة وتربية المواشي أو الأسماك والتي تنظمها وتتحكم بها الأسر أو الوحدات المؤسسية الأخرى ماهي إلا عملية إنتاجية بالمعنى الإقتصادي . فعلمية الإنتاج تمثل استغلال للموارد المتاحة المادية والطبيعة.

إن قياس مخرجات الزراعة تعقده حقيقة أن عملية الإنتاج قد تمتد لعدة شهور ، بل حتى عدة سنوات . فزراعة المحاصيل وحتى الأشجار (الأخشاب) والأسماك وقطعان الماشية أو التي تربي لأغراض الغذاء يجب أن تعامل على أنها أعمالاً تحت التنفيذ أي مخرجات لم تجهز بعد الى الحد الذي تصبح فيه جاهزة للتسويق . وعندما تحصد المحاصيل وتقطع الأشجار وتذبح الحيوانات فإن عملية الإنتاج تكتمل وتحول الأعمال تحت التنفيذ الى مخزونات من المنتجات المكتملة الجاهزة للبيع أو لإستعمال آخر . ولهذا يمكن من الناحية النظرية قياس مخرجات الزراعة عموماً بنفس الطريقة التي تقاس بها مخرجات معينة تحتاج الى وقت طويل حتى تكتمل ، أي قيمة المبيعات والإستعمالات الأخرى والتغيرات في المخزون ، بما في ذلك الإضافات الى الأعمال تحت التنفيذ . ولا بد بذلك من قيد المخرجات لدى إنتاجها بصورة مستمرة أي عندما تحصد المحاصيل أو تذبح الحيوانات .

الإنتاج = المبيعات + الإستخدامات الأخرى + التغير في المخزون بما في ذلك الإضافات تحت التنفيذ بالأسعار الجارية والأساسية
أي أن قيمة المخرجات المنتجة في كل مدة تقاس بوصفها أعمالاً تحت التنفيذ وذلك بتوزيع قيمة المنتجات المكتملة التجهيز حسب نسبة التكاليف التي جرى تحميلها في كل مدة . ولا بد في هذا الصدد التمييز بين المزارع المنشأه كشرركات ذات شخصية اعتبارية وغيرها من المزارع المملوكة للأفراد والأسر والتي تمثل الجزء الغالب من المزارع في معظم البلدان . حيث يمكن بسهولة توزيع المخرجات حسب نسبة التكاليف الفعلية في الشركات ، بما فيها تعويضات العاملين ، في حين تشكل مدخلات اليد العاملة غير المدفوعة التي يقدمها المالك معظم التكاليف الحقيقية التي يجري تحميلها . وبذلك فإنه يمكن تخصيص المخرجات المكتملة التجهيز لهذه المزارع على النحو التالي :

- 1 . تخصيص التكاليف الفعلية (الإنفاق على البذور، الوقود إلخ ..) للفترات التي يجري تحميلها فيها .
 - 2 . الجزء المتبقي من قيمة المخرجات مكتملة التجهيز، أي الدخل المختلط: دخل العمل ورأس المال، يوزع حسب نسبة ساعات العمل غير المدفوعة التي يؤديها المالك . ويمكن إستخدام مؤشرات تقريبية لكميات العمل المنجز النسبية في فترات سابقة للإسترشاد بها .
- ويحصل على قيمة المنتجات مكتملة التجهيز من مجموع البنود الثلاثة التالية :
- 1 . المنتجات الجاهزة التي تباع أو تفيض مقيمة بالأسعار الجارية
 - 2 . المنتجات الجاهزة التي تدخل المخزونات مخصوماً منها المسحوبات مقيمة بالأسعار الجارية ،
 - 3 . المنتجات الجاهزة التي يستهلكها منتجوها مقيمة بالأسعار الجارية

• هذا وتجدر الإشارة الى أهمية إجراء تسوية في الحسابات خوفاً من الوقوع في ازدواجية التسجيل فيم يتصل بالمنتجات الجاهزة والتي حسبت قبل فترة على أنها تحت التنفيذ . إذ أولاً تسجل كإضافة الى الأعمال تحت التنفيذ وثانياً كمبيعات أو مقايضة أو إضافات الى مخزونات السلع الجاهزة .

أما اذا اكتملت عملية الإنتاج بأكملها في المدة المحاسبية الواحدة وهي السنة ، يكون من غير الضروري توزيع المخرجات بوصفها إعمالاً تحت التنفيذ . ومع كل هذا فإننا نعتقد ان تواصل العملية الإنتاجية في الزراعة طوال المواسم المختلفة المتتالية ، يضع نمطاً معيناً لتقدير قيم المنتجات وتقدير تكاليف الإنتاج على مستوى المحصول الواحد ، وبالتالي يكون من غير الضروري الدخول في عملية إجراء قيود لأعمال تحت التنفيذ أو الإنجاز . ولهذا نرى أن النظام يدعو الى احتساب الاعمال تحت التنفيذ " مؤقتاً " لحين اكتمال عملية الإنتاج ، وعلى أساس التكاليف الفعلية مضافاً اليها نسبة مقابل فائض التشغيل المقدر أو الدخل المختلط .

وفي الحالات الإستثنائية في حالة حصول تلف المحصول بسبب الظروف المناخية أو غيرها ، لا بد من إعادة النظر في هذه التقديرات وحتى الغاءها إذا اقتضى الحال .

ثانياً: في مجال إنتاج الآلات والمعدات والإنشاءات التي يستغرق إنتاجها وقتاً طويلاً :

■ في حالة تحقيق الإنتاج خلال فترة السنة المحاسبية الواحدة فليس هناك من مشكلة ، ولكن إذا استغرقت العملية الإنتاجية عدة سنوات فإن هذا الإنتاج يقاس بنظام الأعمال تحت التنفيذ وهناك حالتين ميزها النظام :

أ . في حالة وجود عقد بيع مقدم لمنتج يستغرق إنتاجه أكثر من فترة محاسبية فإن المخرجات تسجل على أنها مبيعات لإعمال تحت التنفيذ وتقدر قيمة هذه المخرجات بقيمة الدفعة المرحلية التي يدفعها المشتري الذي يسجلها عنده على أنها تكوين راس مال ثابت .

ب . في حالة عدم وجود عقد بيع مقدم فإن المخرجات في كل فترة تقيد على أنها أعمال تحت التنفيذ فقط وتضاف الى التغير في المخزون وليس التكوين الرأسمالي .

ثالثاً : في مجال إنتاج السلع المصنعة التي تنتج وتباع بصورة مستمرة على مدار العام

وهذه هي الحالة الغالبة على معظم السلع المصنعة في قطاع الصناعات التحويلية . إذ يقاس الإنتاج على أنه :

الإنتاج = المبيعات + التغير في المخزون (بما في ذلك الإضافة الى التغير في مخزون الأعمال تحت التنفيذ) . مع الأخذ في الحسبان أية إستعمالات أخرى ذاتياً للسلع المنتجة.

رابعاً: في مجال خدمات النقل والتخزين :

يمثل نقل السلع والأفراد نشاطاً إنتاجياً لأن النقل عبر المسافات يجعل من السلعة في مكان ما تتميز عن السلعة في مكان آخر ولذلك يقاس إنتاج خدمات النقل بقيمة المبالغ المتحصل عليها مقابل نقل السلع أو الأشخاص .

وتجدر الإشارة الى أن خدمات النقل التي تتم بمعرفة المنشأة لإستهلاكها الذاتي داخلياً يعتبر نشاطاً فرعياً تابعاً لا يتم تحديده وتسجيله بصورة منفصلة .

وكذلك الأمر بالنسبة للتخزين حيث يعتبر نقلاً عبر الزمن وهناك عوامل تؤثر على سعر السلعة أثناء التخزين هي :

أ . ما يطرأ على السلعة من تغيرات نتيجة التخزين (نضج ، تخمر ، تلف ...) ،

ب . آثار الموسمية على العرض والطلب ،

ج . آثار التضخم أو أية عوامل أخرى تؤدي الى رفع الأسعار ،

وهذه العوامل تؤثر على قيم السلع المخزونة ، وليس على تكلفة خدمات التخزين ، حيث تقيم السلع بالفرق بين أسعار السلع عند إدخالها المخازن وأسعارها عند سحبها منها . أما التضخم فإنه يولد أرباح إقتناء إسمية أو حقيقية . و إن كان من الصعب عملياً الفصل بين آثار هذه العوامل مجتمعة .

خامساً: في مجال أنشطة التجارة والتوزيع :

يقاس الإنتاج في هذه الأنشطة بمجموع قيمة الهوامش التجارية المتحققة نتيجة العملية التجارية ومن ثم فإن :

■ الإنتاج = قيمة المبيعات (ناقصاً) قيمة المشتريات (زائداً) التغير في المخزون من السلع المشتراة بغرض البيع (ناقصاً) قيمة السلع التالفة أو المسروقة .

وتعتبر أية إستعمالات أخرى للسلع المشتراة بغرض البيع بمثابة مبيعات مثل مسحوبات التاجر لإستخدامه الشخصي في الإستهلاك أو التكوين الرأسمالي أو التحويلات .

هذا وتسجل المبيعات بسعر البيع الحقيقي ، أما السلع التي تعطى للعمال كأجور أو تستخدم ذاتياً فإنها تسجل بسعر الشراء الجاري بدون هامش ربح . في حين تسجل مشتريات السلع بغرض البيع بقيمة الشراء مستبعداً منها أية تكاليف نقل دفعت منفصلة الى المورد أو الى طرف ثالث حيث تعتبر هذه التكاليف ضمن مستلزمات الإنتاج ، أما الإضافة أو السحب الى / من المخزون فتقيم بالاسعار الجارية في وقت الإضافة أو السحب .

سادساً: في مجال خدمات تأجير الآلات والمعدات (التآجير التشغيلي) :

يقاس الإنتاج (المخرجات) على أساس أنه يساوي قيمة الإيجار الذي يدفعه المستأجر الى المؤجر . (نشاط 71 من دليل النشاط الإقتصادي) أما التآجير بمشغل فإنه يعتبر خدمة حسب نوع الآلة المؤجرة .

ويجب التفريق بين التآجير التشغيلي الذي يعتبر نشاطاً إنتاجياً والتآجير المالي الذي يعتبر أسلوباً من أساليب التمويل (الإقتراض) وهو يشبه البيع بالتقسيط .

سابعاً: في مجال خدمات الوساطة المالية :

هناك نوعين من الخدمات التي تقوم بها المؤسسات المالية ، النوع الأول وهي الخدمات التي يتقاضى مقابلها رسوماً مباشرة وهذه لا تثير مشكلة للإنتاج (المخرجات) هو مجموع الرسوم التي يتقاضونها مقابل هذه الخدمات . أما النوع الثاني من الخدمات وهي تلك التي لا يتقاضون رسوماً مباشرة عليها وقيمة هذه الخدمات للوساطة المالية في هذه الحالة (الإنتاج) يحتسب بطريقة غير مباشرة على أنه :

الإنتاج = مجموع دخول الملكية المستحقة التحصيل (عدا دخل الملكية عن إستثمار أموالهم الخاصة) مطروحاً منه مجموع الفوائد المستحقة الدفع .

أي أن الإنتاج في البنوك يتكون من مجموع النوعين من الإنتاج ، الإنتاج المقدر مضافاً إليه الإنتاج الحقيقي من عائد رسم الخدمة المحصل .

وبالنسبة الى شركات التأمين تمثل الموارد العناصر التالية :

- 1 . إجمالي الأقساط المكتسبة (المستحقة التحصيل)
- 2 . الدخل من إستثمار الإحتياطيات الفنية للتأمين (مجموع مكملات الأقساط أو المساهمات) .
- 3 . أرباح أو خسائر الحيازة (عن الأقساط والمطالبات والإحتياطي)

صناديق التقاعد والمعاشات :

■ أما الإنتاج في صناديق معاشات التقاعد المستقلة التي تدار من قبل بعض أرباب العمل (عام / خاص) أو بالمشاركة بين أرباب العمل والمستخدمين لتقديم معاشات للعاملين عند تقاعدهم ، فيقاس إنتاج هذه الصناديق بنفس الطريقة التي اتبعت في شركات التأمين مع اختلاف في بعض المسميات ، حيث يطلق على الأقساط المستحقة عبارة المشاركات وعلى التعويضات المدفوعة بالمزايا .

■ أما صناديق التقاعد أو المعاشات التي تفرضها أو تديرها وتمولها الحكومة فإن الإنتاج فيها يعامل مثل الخدمات الحكومية .

الإنتاج (المخرجات) = مجموع التكاليف الإدارية (بما فيها السلع الوسيطة) + إستهلاك رأس المال الثابت + تعويضات العاملين (الأجور والرواتب) .

وفيما يخص أنشطة اليانصيب والลอตاري ، يقسم النشاط الى قسمين : قيمة التذاكر وقيمة الجوائز المدفوعة . ويعتبر إنتاج الوحدة المنظمة عبارة عن الفرق بين المبالغ المحصلة من بيع التذاكر وقيمة الجوائز المدفوعة .

• في مجال أنشطة البحث والتطوير :

- أ . إذا قام بها منتجون سوقيون لحسابهم الخاص فيقدر الإنتاج على أساس أنه يساوي إجمالي التكلفة .
- ب . إذا قامت بها مؤسسات بحث تجارية فيقدر الإنتاج على أنه يساوي عائد عقد البيع أو قيمة العقد المتفق عليه .
- ج . إذا قامت بها وحدات حكومية أو جامعات غير مستهدفة للربح (إنتاج غير سوقي) فإن الإنتاج يقدر على أنه يساوي مجموع التكاليف .

■ في مجال الاستنساخ :

في مجال إنتاج الكتب والتسجيلات والأفلام ... الخ (النسخ الأصلية والمستنسخة) يعتبر إنتاج النسخة الأصلية إنتاجاً لأصل ثابت وتقدر قيمتها على أساس قيمة العائد الفعلي أو القيمة الحالية للعائد المتوقع من مبيعات أو استعمال النسخ المستنسخة بعد ذلك .

القسم السادس : تكوين رأس المال الثابت Gross Fixed Capital Formation



في الإطار العام للنظام يشار الى أن تكوين رأس المال الثابت يقاس بمجموع قيم حيازة الأصول الثابتة مخصوماً منها قيمة الأصول الثابتة التي يتم التخلص منها خلال الفترة المحاسبية . والأصول الثابتة هي الأصول الملموسة أو غير الملموسة التي تنتج كمخرجات من عمليات إنتاج وتستعمل هي نفسها بصورة مستمرة أو متكررة في عمليات الإنتاج لمدة تزيد على السنة .

يمكن تمييز أربعة أنواع مختلفة من تكوين رأس المال الثابت :

1 . حيازة الأصول الثابتة الملموسة الجديدة أو المستعملة مخصوماً منها الأصول التي جرى التخلص منها ، وهذه تقسم حسب نوع الأصل الى التالي :

أ . المساكن

ب . المباني والإنشاءات

ج . الآلات والمعدات

د . الأصول المزروعة ، من الأشجار والحيوانات ، التي تنتج بصورة مستمرة أو متكررة منتجات مثل الفواكه والمطاط والحليب

2 . حيازة الأصول الثابتة غير الملموسة الجديدة أو المستعملة مخصوماً منها الأصول التي جرى التخلص منها ، وهذه تقسم الى :

أ . إستكشاف المعادن أو النفط الخام والغاز

ب . برامج الكمبيوتر

ج . الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية

د . الأصول الثابتة غير الملموسة الأخرى

3 . التحسينات الكبيرة التي تدخل على الاصول الملموسة غير المنتجة ، بما فيها الأراضي ،

4 . التكاليف المصاحبة لنقل ملكية الأصول غير المنتجة .

ان المكونات المختلفة لحيازة الأصول الثابتة في 1 و2 يمكن أن تشمل :

// قيمة الأصول الثابتة المشتراة

// قيمة الأصول الثابتة التي جرت حيازتها بالمقايضة

// قيمة الأصول الثابتة المتلقاة على شكل تحويلات رأسمالية عينية

// قيمة الأصول الثابتة التي يحتفظ بها منتجوها لإستعمالهم الخاص بما فيها التي لم يكتمل إنتاجها أو لم تنضج نضجاً كاملاً بعد مخصوماً منها :

// قيمة الأصول الثابتة الموجودة التي بيعت ،

// قيمة الأصول الثابتة الموجودة المتنازل عنها في عمليات مقايضة

// قيمة الأصول الثابتة الموجودة المتنازل عنها على شكل تحويلات رأسمالية عينية

وتجدر الإشارة الى إن أعمال الترميم أو التطوير أو التوسعات التي تزيد من القدرة الإنتاجية للأصل أو تزيد من عمره الإنتاجي أو كليهما تعامل على أنها جزء من حيازة الاصول الجديدة وان كانت تعمل مادياً كجزء من الأصول الموجودة .

وهناك ثلاثة من المبادئ العامة بشأن تكوين رأس المال :

1 . يقيد إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الوقت الذي تنتقل فيه الملكية الى الوحدة التي تعتمد استخدامه في الإنتاج .

2 . تقييم الأصول الثابتة الجديدة المشراة بسعر المشتري ، اي انها تشمل جميع تكاليف النقل والتركيب وتكاليف نقل الملكية (المساحين ، المهندسين ، المحامين أو وكلاء العقارات) كما تشمل أية ضرائب تدفع على نقل الملكية .

3 . ان إجمالي تكوين رأس المال الثابت لا يتكون من حيازة أصول ثابتة مخصوماً منها الأصول التي جرى التخلص منها بل تتضمن التحسينات الكبيرة وتكاليف نقل الملكية بما فيها حيازة الاصول الملموسة الثابتة الموجودة المستعملة وتلك التي جرت حيازتها بموجب عقود الإجارة المالية .

التحسينات التي تدخل على الأصول الملموسة غير المنتجة

Improvements to Tangible non-produced Assets



■ تشمل التحسينات التي تدخل على الأراضي بشكل عام على التحسينات الرئيسية في كمية أو نوعية أو إنتاجية الأرض أو تحول دون تدهورها وتعامل على أنها إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتتكون من عمليات الحيازة المتصلة بأنواع الأنشطة التالية :

أ . أستصلاح الأراضي التي تغمرها مياه البحر ببناء حواجز أو جدران بحرية أو سدود لهذا الغرض ،

ب . قلع الأشجار من الغابات وقلع الصخور الخ .. للتمكين من إستعمال الأرض في الإنتاج لأول مرة ،

ج . تجفيف المستنقعات أو ري الصحراء ببناء سدود أو خنادق أو قنوات ري ،

د . منع الفيضانات أو تحات التربة بفعل البحر أو الأنهار ببناء حواجز لتكسير الأمواج أو جدران ومصدات بحرية أو حواجز لمنع الفيضانات .

و تؤدي هذه الأنشطة الى بناء إنشاءات كبيرة وضخمة إلا أنها لا تستعمل مباشرة في حد ذاتها لإنتاج سلع أو خدمات ، بل يضطلع بها للحصول على أراض أكثر أو أفضل ، إذ الأرض أصل غير منتج وهي التي يُحتاج لها في الإنتاج .

الأصول المنزرعة (المفتوحة) Cultivated Assets



تتكون هذه الأصول من مواشي أو أشجار تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة على مدى فترة تزيد على عام لإنتاج سلع أو خدمات أخرى .
وتعد بمثابة أصول ثابتة وتشمل على سبيل المثال: الحيوانات المرباة للتكاثر والماشية المنتجة للألبان والأغنام التي تربي من أجل
أصوافها والحيوانات الخدومة (في الجر والنقل والحراثة) .

وبالنسبة للحيوانات التي تربي للذبح (بما فيها الطيور) من أجل لحومها فلا تعد أصولاً ثابتة .

أما الأشجار التي تزرع من أجل إنتاجها الذي تعطيه عاماً بعد عام مثل أشجار الفاكهه والكروم والمطاط والنخيل الخ .. فإنها تعامل على
أنها أصول ثابتة .

إلا أن الأشجار التي تربي من أجل الخشب وتعطي إنتاجها مكتملاً مرة واحدة عندما تقطع في النهاية لا تعتبر أصولاً ثابتة .

وهناك مبادئ عامة تطبق على إنتاج ذات الأصول المنزرعة وذلك عندما يستغرق إنتاج الأصول الثابتة مدة طويلة :

1 . تقيد الأصول غير المكتملة بعد بوصفها أعمالاً تحت التنفيذ وذلك في حالة المنتجين المتخصصين فيما يخص الحيوانات أو الأشجار التي لم
يكتمل إنتاجها بعد ، أو غير الجاهزة للبيع أو التوريد والتسليم . مثال على ذلك الخيول التي عمرها سنة واحدة والمنتجة للبيع عندما
تبلغ سنتين بوصفها خيول سباق أو الأشجار الصغيرة للفاكهة التي تحتاج الى مزيد من النمو قبل ان تصبح قابلة للتسويق .

2 . عندما تنتج الأصول لحساب منتجها فإنها تعامل كما لو أن مستعملها يمتلكونها في نفس الوقت الذي تنتج فيه وبالتالي لا يجوز قيدها في
المخزون . ولتوضيح ذلك فإنه عندما ينتج المزارعون أو غيرهم حيوانات أو أشجاراً لحسابهم الخاص بهدف استعمالها كأصول ثابتة
، فإن الأصول غير المكتملة على هيئة حيوانات أو أشجار مثمرة غير ناضجة ، أي ليست جاهزة للاستعمال للإنتاج بعد ، لا تعامل
على أنها أعمال تحت التنفيذ ، بل تعامل على أنها إجمالي تكوين رأس المال الثابت من قبل الوحدة المنتجة بوصفها المستعمل النهائي

وعادة ما تعتمد طريق تكاليف الإنتاج الفعلية (بضرب السعر الأساسي الجاري الفعلي أو المقدر للأصل بالجزء من تكاليف الإنتاج التي
جرى تحميلها اثناء الفترة) لتقدير قيمة الأصل غير المكتمل المنتج والممتلك كمخرجات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

يقاس إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المواشي التي تربي من أجل منتجاتها عاماً بعد عام (ماشية الحليب أو أغنام الصوف أو الحيوانات الخدومة) بقيمة المشتريات من هذه المواشي مخصوماً منها قيمة الأصول من (المواشي) التي جرى التخلص منها، أخذين في الاعتبار ما أشرنا إليه في معاملة الحيوانات غير الناضجة المنتجة لحساب منتجها. لذلك، فإنها

= مجموع قيمة الحيوانات الناضجة وغير الناضجة التي يمتلكها المستعملون الذين انتجوها لحسابهم الخاص
(-) مخصوماً منها: قيمة الحيوانات التي تخلصوا منها :

التي بيعت أو التي جرى التخلص منها بطرق أخرى (بما فيها المذبوحة من قبل مالكيها)

■ وبشأن الخسائر وفقدان الحيوانات أو الأشجار فهناك حالتين تجدر الإشارة إليهما :

1 . الخسائر غير العادية الناتجة عن تفشي الأمراض على نطاق واسع بين الحيوانات أو العدوى أو الجفاف أو القحط أو غيرها من الكوارث الطبيعية فإنها تقيد في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول ولا تقيد في حساب الحيوانات التي جرى التخلص منها .

2 . أما فقدان الحيوانات أو الأشجار بصورة عرضية نتيجة الوفيات العرضية الناتجة عن أسباب طبيعية فإنها تشكل جزءاً من إستهلاك رأس المال الثابت . ويقاس إستهلاك رأس المال الثابت بالنسبة للحيوان بإنخفاض قيمته كلما تقدم عمره مثله مثل السيارة .

المزارع وبساتين الفاكهة Plantations and Orchards



■ يتألف إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المزارع وبساتين الفاكهة من :

قيمة المشتريات من الأشجار والشجيرات الناضجة

+ قيمة الأشجار والشجيرات غير الناضجة التي تنتج لحساب منتجها

(-) مخصوماً منها قيمة الأشجار والشجيرات التي يتم التخلص منها

■ وتحسب قيم الإشجار من واقع التكاليف التي جرى تحملها في إنتاجها أثناء الفترة مثل :

تكاليف إعداد الأرض وزراعة الأشجار وتدعيمها وحمايتها من العوامل الجوية ومن الأمراض والتقليم والتعريش (لكروم العنب) الى ان تصبح الأشجار ناضجة وتبدأ في إعطاء المحصول .

أما التخلص من الأشجار فيحسب من مجموع قيمة الأشجار التي تباع أو تنتقل ملكيتها بطريقة ما الى وحدات أخرى . ويضاف الى ذلك الاشجار التي تقطع قبل نهاية عمرها الإنتاجي أو الخدمي .

وبالنسبة للخسائر غير العادية التي تلحق بالأشجار نتيجة الجفاف أو غيره من العوامل الطبيعية فإن القيمة التقديرية لهذه الأشجار تقيد في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول .

القسم السابع : تصنيف الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات

أولا : تصنيف الأنشطة الاقتصادية :



ان التصنيف الذي تم اعتماده في المرحلة الحالية للأنشطة الاقتصادية , هو التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التتقيح الثالث).

وهذا التصنيف هو الذي تم استخدامه في النظام الجديد للحسابات القومية لعام 1993.

اما عن المعايير المستخدمة في هذا التصنيف لتعيين حدود كل واحد من مستويات تصنيفه الأربعة (الفئة , المجموعة , القسم , الباب) فهي معايير يقال عنها انها معقدة . ومع ذلك فانه يمكن تحديد المعايير لتصنيف الأنشطة وفقا للتالي :-

1. إن طبيعة السلعة أو الخدمة التي تنتج تأخذ وزنا كبيرا في تحديد موقعها في مستوى القسم والمجموعة , وذلك باعتبارها المنتج الرئيسي للنشاط المعني .
 - 2.ألتكوين المادي للسلعة المنتجة في مرحلة تصنيعها والاحتياجات التي تخدمها .ويوفر هذا المعيار الاساس لتجميع الوحدات المنتجة وفقا لأوجه أشبه والصلات فيما بين المواد الخام المستهلكة ومصادر الطلب على الأصناف المصنوعة .
 - 3.أوجه الأستخدام المختلفة للسلع والخدمات المنتجة.
 - 4.طبيعة مدخلات الأنتاج ونهج تشغيل الأنتاج والتكنولوجيا المستخدمة فيه.
- وفي هذا المجال , يحدد التركيز على أهمية التمييز الأساسي بين الأنشطة الرئيسية والثانوية من جهة والأنشطة المساعدة من جهة أخرى.

أ- الأنشطة الرئيسية :

ان النشاط الرئيسي للوحدة المنتجة هو النشاط الذي تفوق قيمته المضافة قيمة أي نشاط اخر يتحقق داخل الوحدة نفسها . ويحدد تصنيف النشاط الرئيسي بالعودة الى التصنيف الصناعي الدولي الموحد , اولاً على أعلى مستويات التصنيف ثم على مستويات أكثر تفصيلاً .

ويجب أن يكون منتج النشاط الرئيسي مكوناً من سلع أو خدمات قابلة للتسليم الى وحدات أخرى , حتى وان كان من الممكن ان يستخدم لاستهلاك الوحدة المنتجة ذاتها أو لتكوين رأس المال الثابت فيها .

ب- الأنشطة الثانوية :-



إن النشاط الثانوي هو النشاط الذي يتحقق داخل الوحدة المنتجة بالإضافة الى النشاط الرئيسي ويجب كذلك أن يكون المنتج من النشاط الثانوي مناسباً للتسليم إلى خارج الوحدة المنتجة . وان تكون قيمته المضافة أقل من القيمة المضافة للنشاط الرئيسي.

ج - الأنشطة المساعدة :-

ان المنتج من أنشطام المساعدة , هو ذلك المنتج الذي لا يقصد به ان يستخدم خارج المشروع , حيث يعتبر نشاطاً داعماً يتحقق داخل المشروع بغية توفير الظروف المناسبة لتحقيق النشاط الرئيسي أو الثانوي . ومن المفيد الإشارة الى أنواع الأنشطة المساعدة .

1.مسك السجلات والملفات والحسابات في صورة مكتوبة أو على الحاسب الآلي .

2.الاتصالات المكتوبة أو بالهاتف أو ألتلكس أو ألفاكس أو عن طريق أربط بالحاسبات الآلية أو بواسطة المراسلين والفراشين .

3. شراء المواد و المعدات .

4.استئجار المستخدمين وتدريبهم و ادارتهم ودفع مرتباتهم .

5.تخزين المواد أو المعدات : المستودعات و المخازن .

6.نقل السلع أو العاملين داخل ألوحة المنتج أو خارجها .

7.ترويج المبيعات .

8.تنظيف وصيانة المباني والأنشآت الأخرى .

9.تصليح وخدمة الآلات و المعدات .

10.توفير الأمن و المراقبة .

وعلى العموم فإن الأنشطة المساعدة تعتبر بمثابة خدمات تدعم النشاط الرئيسي أو الثانوي في المشروع . وعلى ضوء ذلك فإن التصنيف الصناعي الدولي وحتى نظام الحسابات القومية تعامل الأنشطة المساعدة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة الرئيسية أو الثانوية التي هي مرتبطة بها ونتيجة لذلك , فلا يعترف بمخرجات النشاط المساعد , وتعامل جميع المدخلات التي يستهلكها النشاط المساعد (من المواد والأيدي العاملة وأستهلاك رأس المال الثابت) بوصفها مدخلات في النشاط الرئيسي أو الثانوي الذي يدعمه . كذلك لا يمكن تعيين أو حساب قيمة مضافة للنشاط المساعد وهكذا فإن حسابات الإنتاج لا توفر معلومات مباشرة عن وجود أو مدى حجم الأنشطة المساعدة التي تقدم داخل ألوحدات المنتجة . ويمكن استنتاج وجودها فقط من دراسة هيكل المدخلات التي يستهلكها المنتجون

ثانياً : التصنيف المركزي للمنتجات :

إن التصنيف المركزي للمنتجات أُمشار إليه بـ

Central Product Classification أي (CPC)

قد تم اعداده من قبل ألكتب الاحصائي للأمم المتحدة مؤخرًا ليتلائم ومتطلبات التصنيفات المتعددة التي ارتبطت به مختلف الأنظمة الخاصة بالأنشطة الاقتصادية و الاستهلاك الفردي والحسابات القومية والتجارة الخارجية .

ان هذا التصنيف المركزي هو تصنيف قائم على الخصائص المادية للسلع أو على طبيعة الخدمات المقدمة . غير إن كل نوع من أنواع السلع أو الخدمات مميز في التصنيف المركزي للمنتجات بطريقة بحيث ينتج في الاحوال العادية نشاط واحد فقط كما هو معروف في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية , وفي المقابل أيضاً فان كل نشاط مذكور في التصنيف الصناعي معرف بطريقة بحيث ينتج في الاحوال العادية نوعاً واحداً فقط من المنتجات كما هو معرف في التصنيف المركزي للمنتجات .

وقد جرت محاولة بقدر ما أمكن عملياً لاقامة تطابق كامل بين التصنيفين , بحيث تكون كل فئة في التصنيف المركزي للمنتجات مصحوبة بإشارة الي فئة التصنيف الصناعي الدولي الموحد التي تنتج فيها السلعة أو الخدمة المعنية بصورة رئيسية . غير ان مثل هذا التطابق الكامل ليس ممكناً دائماً , وكذلك تميل مخرجات كل صناعة في واقع الأمر , مهما يكن تعريفها ضيقاً الى ان تشمل أكثر من منتج واحد .

ان السلع والخدمات التي تدعى (بالمنتجات) نتيجة عمليات الإنتاج , يتم تبادلها واستعمالها لأغراض مختلفة , كمدخلات في إنتاج سلع وخدمات أخرى أو للاستهلاك النهائي أو للاستثمار. وفي هذا الصدد , يتم التمييز بين السلع والخدمات السوقية والسلع والخدمات المخصصة للاستعمال النهائي الخاص والسلع والخدمات الأخرى غير السوقية . وعليه من أجل تحديد تبعية أي نوع من السلع والخدمات لأية فئة ولدراسة المعاملات في السلع والخدمات يتم الاعتماد على التصنيف المركزي للمنتجات.

ان هذا التصنيف المركزي للمنتجات يضم في طياته أكثر من 1800 منتج على مستوى الخمسة حدود . وللاستفادة من طريقة تدفق السلع والخدمات يتيح التصنيف امكانية استخدام المستوى المتوسط من مستوى الثلاثة حدود في التصنيف المركزي للمنتجات والذي يضم نحو 300 منتج.

ويرتبط هذا التصنيف المركزي بتصنيفات التجارة الدولية ومن المسائل المثيرة للنقاش في هذا المجال مسألة السلع المرسله للخارج مؤقتاً وتجري عليها عمليات تصنيع طفيفة , حيث تعتبر القيمة المضافة في الخارج بمثابة استيراد لخدمة . وبشان تصنيفها , يقترح أن تعامل هذه السلع بوصفها مصنعة وتصنف في مجموعة مختلفة (مستوى ثلاثة حدود) عن المجموعة التي تصنف بها السلع المرسله للخارج .

ان التصنيف المركزي للمنتجات يوفر كذلك , بياناً شاملاً لأنواع الخدمات الأخرى التي تدخل في التجارة الدولية . إذ على سبيل المثال يعامل التصنيف جميع أعمال التصليح والتصنيع بوصفها أنشطة خدمات , وترد في الفروع من 6-9 من التصنيف المركزي كصادرات و واردات للخدمات.

كذلك فإن التصنيف المركزي للمنتجات , يستخدم في تبويب أنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي الخاص حسب نوع السلعة أو الخدمة وبنفس الوقت فإن هناك تصنيفاً دولياً آخر يطلق عليه (تصنيف الاستهلاك الفردي) حيث يستخدم هذا التصنيف أيضاً في تقسيم انفاق الأسر حسب الغرض أو الوظيفة , مثل الغذاء و الخدمات الصحية والتعليمية .